العدد (1430) السنة السادسة - الاثنين (9) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تشكل الكهرباء عصب الحياة و شريانها ومن دونها تصاب مفاصل الحياة وتحديداً منها المفاصل الاقتصاديةبالتوقف فكل مظاهر الحياة العصرية و لوازمها و ما يتصل بها مرده الى الكهرباء التي بات الحديث عنها وعن انقطاعها امراً لا وجود له مع هذا التقدم الهائل في التكنلوجيا فالعالم قد تجاوز هذا الامر وبات يفكر في أمور اخرى كلها تصب في خدمة بني البشر.. الا ان الحال يختلف في العراق حيث بات الوضع مصابا مزمنا لا مفر منه فما مشاكل الكهرباء وما الحلول المقترحة هذا ما حاولنا ان نعرفه في هذا الاستطلاع.

المولدات الأهلية

لجأ اغلب الناس الى المولدات الاهلية بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء بالرغم من المصاعب و المصائب المتأتية من استخدام هذه المولدات حيث اوجزها المهندس وضاح حات التميمي قائلا :

خدمة الكهرباء بين كلف الانفاق والتلكؤ الاقتصادي

استطلاع / علي جابر

ان اول ضرر تسببه هذه المولدات هو على الانسان و صحته لانها تنفث ثاني اوكسيد الكاربون الذي يصيب خلايا المخ بالضرر و التلف كما انها تسبب تلوث البيئة عموما جراء هذه السموم و تسبب الضرر خصوصا في الاماكن المزدحمة و منها العمارات السكنية حيث يلجأ اكثر الناس الى تشغيل هذه المولدات ليساعدوا اولادهم على الدراسة خصوصا في ايام الامتحانات و ما يؤديه الامر الى ضوضاء وضجيج يمزق اعصاب الساكنين كما ان قسماً كبيراً من الناس يقوم بربط هذه الاسلاك في اعمدة الهواتف والكهرباء و تكون مصابة بالخدوش التي (تكهرب) هذه الاعمدة فتؤدي الى حرق (كابينات) الهواتف كما انها تؤدي الى اصابة الناس وخصوصا الاطفال بالصعق الكهربائي وقد ذهب ضحيته ذلك عدد كبير من الابرياء في ارجاء العراق كافة و هذا الامر معاقب عليه قانونا لانه يعد (قتلاً خطأ).. كما ان الدهون التي تخرج من هذه المولدات تنساب الى (المجاري) و تسبب انسدادها و بالتالي يؤثر الامر سلبا في حياة الناس والكثير يعانون صعوبة الحصول على البنزين لارتفاع سعره في محطات الوقود و استغلال بعض اصحاب المولدات لهذا الامر و حاجة الناس .

الحاج ابو داود الحميري.. يقول :

انا اقترح ان تكون المولدات الاهلية بيد الدولة و ان تتولى السيطرة عليها و السيطرة على البنزين و الكاز و ان يكون هناك من يحاسبهم حيث ان اصحاب المولدات باتوا كأنهم (وزراء) لا يمكن التحدث معهم و ان ما يعطونه من (فولتية) هي ضعيفة متذبذبة كي يتسنى لهم اعطاء اكبر عدد من الخطوط كي لا يضغط على (المولدة) مثلا بدل ١٠٠ خط يشغل ١٥٠ خطاً فتكون الفائدة اكبر ، كما اقترح ان يكون هناك قانون خاص ينظم عملية عمل المولدات الاهلية و ادائها لاعمالها و ان تصدر التعليمات الخاصة التي تنظم عملها وفقا لهذا القانون وان تدار من اشخاص يعينون من الدولة .

الكهرباء و البطالة

للكهرباء دور فعال و مؤثر في القضاء على البطالة كما يرى الباحث الاقتصادي نوري سامان محمد الذي اضاف ان الكثير من المصانع و المعامل الكبيرة و الصغيرة اغلقت ابوابها بسبب ازمة الكهرباء حيث ادى الامر الى وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل و الذين كانوا يشتغلون في معامل القطن و الحديد و الحياكة و الخياطة و غيرها و لا ادري الان ما فائدة منح القروض عن المشاريع الصغيرة والتي منحتها وزارة العمل الى العاطلين لغرض القضاء على البطالة في حين لا توجد كهرباء لازمة لادارة هذه المشاريع ولا يمكن لاصحابها شراء المولدات المكلفة وملحقاتها و الامر يحتاج الى مراجعة من الجهات ذات العلاقة بهذا الشأن كما ان ارتفاع اسعار الوقود و مشتقاته ناتج هو الاخر عن انقطاع الكهرباء يسبب الاقبال الشديد على الشراء و زيادة الاسعار الناجمة عن ذلك .

الطاقة الشمسية .. ما جدواها اليوم؟

يعد العراق من الدول الموقعة على اتفاقية عدم استيراد (الواح الطاقة الشمسية) لانها قديمة و غير فعالة و تحتاج الى وقت طويل (كي تشحن) ٧٠ ساعة في حين تم تشغيلها بعد ربطها بـ ٦ ساعات فقط هذا ما قاله المهندس الكهربائي عقيل ابراهيم خلف و الذي اضاف: ان عملية ربط الواح الطاقة الشمسية مؤثرة في الاقتصاد عموما فلو اخذنا عدد الاعمدة الموجودة في بغداد لوجدناها تزيد على المليون وان كلفة احدى هذه الالواح تزيد على ١٠٠ دولار في الاقل فيكون المبلغ وفقا لذلك ضخماً جدا في حين يمكن شراء مولدات (الطاقة الشمسية) التي تعمل لمدة ثلاث سنوات و ان هذه الطاقة الشمسية مستخدمة في الشوارع لهذا فهي فشلت لانها ضعيفة لا تعمل بكامل طاقتها فنحن نحتاج الى محطات توليد تشغل المدن كاملة والبيوت والشوارع والمحال لا ان تستخدم هذه الالواح التي عطل اكثرها .

حجج وزارة الكهرباء

بعد كثرة المناداة و المناشدات التي اطلقها المواطنون فأن وزارة الكهرباء كانت ترد قائلة ان الامر يحتاج الى عدم استيراد الاجهزة الكهربائية من وزارة التجارة لان الامر يؤدي الى الصرف غير المرشد و يؤثر سلبا في الكهرباء كما ان هذه الوزارة تقول لا توجد كفاءات عراقية يمكن ان تتولى عملية اعادة تشغيل الكهرباء و من ثم القت وزارة الكهرباء باللائمة على وزارة الموارد المائية مع ان العراق لديه الكثير من مواطن توليد الطاقة الكهربائية مثل (سد دوكان) و (دربندخان) وسد ديالى .. و ان هذا الامر لا يعنى به المواطن مثلما يرى الاعلامي على قحطان الذي اضاف.. الى متى نبقى نعاني القطع المنظم و الذي لا تأتينا فيه الكهرباء الا كل ٤ ساعات ساعة واحدة؟ و هذه المشكلة موجودة منذ ٥ سنوات و وزارة الكهرباء تقول انها ستحل في عام ٢٠١١ مع انها لم تحل خلال هذه المدة الطويلة وهناك خط يسمى (خط الطوارئ) الذي يعمل ٢٤ ساعة و الذي يغذي بيوت المسؤولين و الوزارات فلماذا لا يحول الخط في الليل الى (المواطنين) .

الكهرباء ... و الاستثمارات

ابدت العديد من دول الجوار استعدادها من خلال تصريحات المسؤولين بالاستثمار في العراق مقابل مبالغ معينة و هذا الامر يؤدي الى حلول جذرية وفقا لقانون الاستثمار العربي المرقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢ مثلما قالت المحامية (انعام الربيعي) و التي اضافت : ان هذا القانون يهدف الى تشجيع الاستثمارات في العراق و دعم المشاريع من خلال انزال سعر الفائدة و قد اعطى هذا القانون للوزارات الدخول في مساهمات لتأسيس المشاريع المشتركة للاستثمار و انشاء دائرة للاستثمار العربي في كل وزارة تتولى هذه المهمة و تتلقى الطلبات الاستثمارية وفقا للمادة (٥) كما تتبع هذه الاعطاءات من الرسوم و الضرائب خلال ٣ سنوات من تاريخ موافقة الوزارة على اجازة المشروع وفقا للمادة (١٠) كما ان هناك قانون شكل الهيئة الوطنية للاستثمار التي تتولى رسم السياسة العامة للبلد ووضع الضوابط لها وتحدد اطر الاستثمار والاعطاءات والرسوم كما ان عملية الاستثمار قد نجحت في كردستان و تم انشاء العديد من المشاريع سواء كانت فيما يخص الكهرباء اوغيرها... كما ان مشكلة الكهرباء قد حلت في العديد من مناطق الجنوب حيث تم شراء (المولدات الكهربائية) و بكلف منخفضة لحل مشكلة الكهرباء في مناطق الجنوب.

من الواقع الاقتصادي

هل نحن إزاء تحول جاد ؟

محمد شريف أبو ميسم

بعد اعلان النتائج الأولية لانتخابات مجالس المحافظات ، سادت الشارع العراقي حالة من التفاؤل جراء التغيير النسبي الذي أفرزته هذه النتائج في الخارطة السياسية وبما يوحي بتغيير في القيادات الادارية للحكومات المحلية التي تتولى مسؤوليات لا تقل أهمية في الجانب الاقتصادي والخدمي عن مسؤوليات الحكومة الاتحادية .. فهذا التغيير سيأتي بقيادات ادارية وتنفيذية جديدة تتولى مسؤولية اتمام ما قامت به الحكومات المحلية السابقة باتجاه تقديم الخدمات للجمهور والمساهمة بعمليات البناء والاعمار في المدن وفق صلاحيات محددة في صرف الأموال .. والسؤال الذي يدور في أذهان العامة من الناس يرتبط بمدى أهلية المتصدين الجدد لهذه المسؤولية على أرض الواقع بعد أن أفرزت تجربة مجالس المحافظات السابقة ، واقعا شهد الكثير من الارباكات في الأداء جراء غياب برامج التخطيط والخلل الواضح في أساليب الادارة والتنفيذ ، بجانب الضعف في آليات المراقبة .. فما زال قول لرئيس اتحاد رجال الأعمال في أحدى المحافظات الجنوبية يرن في اذني حين أخبرني في لقاء صحفي سابق أجريته معه (ان المناضل العتيد ليس بالضرورة أن يكون محافظا ناجحا ..) فلماذا الاصرار على تولي المسؤولية الادارية والعمرانية في المحافظات من رجال سياسة قارعوا النظام السابق ؟ وهل يعد هذا الأمر ثمنا للتاريخ السياسي ؟ فنحن بجانب ماورثناه من ثقافات تتمثل في اختزال الصلاحيات في شخص المسؤول الذي يتبوأ منصبا معينا عملا بثقافة (القائد الملهم) العارف بكل شيء تبين لنا ان ثمة ثقافة جمعية تأصلت في البناء النفسي تتمثل في عشق المناصب الفوقية والتشبث بها بكل ما توفر من أدوات .. فعلى مدار الوقت الذي عملت به مجالس المحافظات والمحافظين في الدورة السابقة ، كان ثمة فهم مغلوط لمفهوم ادارة المحافظة تجلى في بعض منها في البيروقراطية وغياب الشفافية وشيوع ثقافة (الأقربون أولى بالمعروف) للهيمنة على المناصب الادارية والفنية في الأجهزة التنفيذية في المحافظة وغياب الهيئات الاستشارية – ذات الأهمية البالغة الخطورة في رسم الستراتيجيات العمرانية – مع غياب كامل لقاعدة البيانات في وسائل وأدوات التنفيذ العمراني والتي تعد هي الأخطر في دراسة المشاريع المراد تنفيذها في المدن المشيدة.. وملاحظاتنا هذه ربما لاتنسحب بكاملها على كل المحافظات الا ان الاداء العمراني والخدمي وفي أغلب هذه المحافظات يحتاج الى المزيد من المراجعة من القيادات الجديدة بجانب التركيز على دور الجهات الرقابية وايلاء الرأي الأخر أهمية بالغة لتصويب الأخطاء .. ونتمنى ألا يتكرر موضوع عقوبة مراسل أحدى القنوات الفضائية لأنه رصد زيف ادعاء أحد المحافظين في عمليات الاعمار وتقديم الخدمات بحكم علاقة ذلك المحافظ بالمسؤولين القائمين على تلك الفضائية .

كان ثمة فهم مغلوط لمفهوم ادارة المحافظة تجلى في بعض منها في البيروقراطية وغياب الشفافية وشيوع ثقافة (الأقربون أولى بالمعروف) للهيمنة على المناصب الادارية والفنية في الأجهزة التنفيذية في المحافظة

اسوأ إزمة منذ اكثر من (٧٠) عاماً

أوباما يدعو الى تحرك سريع لتفادي انهيار الاقتصاد

واشنطن (رويترز)

حذر الرئيس باراك أوباما من ان الحاجة الراهنة تدعو الى تحرك سريع لتفادي كارثة اقتصادية سببتها سياسات الجمهوريين في دفع البلاد الى أزمة.

واتفق الاعضاء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ الامريكي في ساعة متأخرة على خفض مقترحات الانفاق ودعم تخفيضات ضريبية في مشروع قانون قيمته ٨٠٠ مليار دولار من المقرر التصويت عليه غداً الثلاثاء.

وتراجعوا عن اقتراح سابق قيمته ٩٣٧ مليار دولار لتفادي ما يصفه منتقدون معظمهم جمهوريون بأنه مليارات الدولارات من الانفاق غير المبرر.

وأشاد أوباما بمجموعة أعضاء مجلس الشيوخ المعتدلين من كلا الحزبين لتوصلها الى اتفاق.

من جانب اخر واجه أوباما من منتقديه الجمهوريين الذين يقولون ان مشروع القانون يفتقر الى اجراءات كافية لخفض الضرائب وأشار بأصاب الاتهام الى سياسات سلفه جورج بوش في جر البلاد الى الركود. ومن المتوقع أن تنال خطة التحفيز تأييد عدد قليل فحسب من الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ.وقال الرئيس الامريكي «لا يسعنا أن نتوقع حلا من النظريات القديمة البالية التي ضاعفت في غضون ثماني سنوات فقط ضاعفت الدين الوطني ودفعت اقتصادنا الى الانهيار وأفضت بنا الى هذه الفوضى في المقام الاول.«لا نستطيع الاعتماد على معادلة خاسرة تعرض تخفيضات ضريبية فحسب كحل لكل مشكلاتنا بينما تتجاهل تحدياتنا الاقتصادية الاساسية.»وظهرت يوم الجمعة أدلة جديدة على أن الولايات المتحدة في قبضة أسوأ أزمة اقتصادية فيما يربو على ٧٠ عاما حيث أوضح تقرير خسارة نحو ٦٠٠ ألف وظيفة في كانون الثاني الماضي.

مصرف الرشيد يباشر العمل بنظام البطاقة الذكية

بغداد / المدى

بتوجيه من معالي وزير المالية المهندس باقر جبر الزبيدي بنشر خدمة البطاقة الذكية في مصرفي الرافدين والرشيد، باشر مصرف الرشيد بدءاً من يوم الخميس ٥ / ٢ / ٢٠٠٩ العمل بنظام البطاقة الذكية للمتقاعدين شمل فروع (الاعتماد التجاري وثورة العشرين والصرافية واليرموك والبياع) ، جاء ذلك في بيان صحافي تلقت المدى نسخة منه. واشار السيد فؤاد الوكيل مدير عام مصرف الرشيد ان المصرف باشر بالعمل منذ يوم الخميس الماضي وبدوام كامل ليومي الجمعة والسبت حيث يشمل العمل بنظام البطاقة الذكية نوع كي (١٨) ثمانية عشر الف متقاعد.

مع خط للتصدير عبر سوريا

العراق يعتزم بناء مرفأ نفط عائم في الخليج سعة ١,٥ مليون ب/ي

المدى / وكالات

ذكرت (رويترز) ان وزير النفط حسين الشهرستاني قال ان العراق يعتزم بناء مرفأ نفط عائم جديد في الخليج تبلغ طاقته ١,٥ مليون برميل يوميا وذلك في اطار جهود لزيادة الانتاج الى أكثر من مثليه بحلول العام ٢٠١٨.

وان العراق يريد استكمال المرفأ في أقرب وقت ممكن. الا ان الشهرستاني لم يذكر مزيدا من التفاصيل لكنه أضاف أن من المقرر أيضا بناء مرفأ جديد في البصرة الميناء الرئيسي للبلاد على الخليج واعادة تشغيل خط أنابيب للتصدير عبر الاراضي السورية.

وعلى الصعيد نفسه رجح الشهرستاني في خبر نقلته BB C أن تقرر منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك، تخفيض سقف انتاجها خلال اجتماعها المقرر في شهر آذار المقبل بهدف دفع أسعار النفط للارتفاع بشكل تدريجي فوق ما تراه المنظمة سعرا عادلا للبرميل عند ٧٠ دولار.

وفي الشأن نقلت الوكالة ان، الشهرستاني إنه سيسعى لمنح سلطات أوسع لمسؤولي القطاع النفطي لإبرام اتفاقيات كبرى بدون الحاجة للحصول على موافقة مجلس الوزراء.

وأشار الى ان جهود زيادة الانتاج تتعرقل بفعل بطء إجراءات إقرار الميزانيات.

وقال الشهرستاني في حديث له في مؤتمر نفطي في بغداد إن «العام ٢٠٠٩ سيكون عاما صعبا للاقتصاد. ويتوقع ان ينخفض الطلب على النفط. سيعقد وزراء أوبك اجتماعا في اذار، وهناك نية لإجراء تخفيض إضافي للانتاج لرفع الأسعار».

يشار الى أن العراق، و هو عضو مؤسس في منظمة الأوبك، يسيطر على ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، غير ملزماً بنظام حصص الانتاج الذي تطبقه المنظمة، إلا أن العراق يواجه مصاعب في الحفاظ على طاقته الانتاجية نتيجة لتعرض منشآته النفطية للتخريب.

وتوقع الشهرستاني ان تعود أسعار النفط الى الارتفاع لمستويات ٧٠ دولاراً للبرميل، إلا أنه قال ان ذلك لن يحدث خلال أشهر، بل سيحدث بشكل تدريجي.

وعبر الشهرستاني عن أمله في تسريع أعمال إعادة إعمار قطاع النفط من خلال تأسيس شركة وطنية للنفط تفوض بتوقيع عقود دون الحاجة للحصول على إقرار مجلس الوزراء، وهو الشرط الذي أملته العملية السياسية في العراق.

واستغرب الشهرستاني وجود عقبات تحول دون وصول المعدات التي يحتاجها قطاع النفط من الخارج.

وقال العراقي «أرى ان من الغريب ان تمر المخدرات والمتفجرات عبر الحدود العراقية، فيما تعترض العقبات وصول المعدات التي تحتاجها وزارة النفط العراقية. تعرضت أنابيب النفط للتخريب وهو، ما عرض عمليات الانتاج للعطل. نحن وحتى الآن، لم نستطع شراء انبوب جديد بسبب عدم حصولنا على الأموال، كما لم تقرميزانية ٢٠٠٩ بعد».

القطاع الخاص يبدي عدداً من الملاحظات على قانون الاستثمار

بغداد/ وكالات

مشاركون من القطاع الخاص في ندوة لهيئة الاستثمار عددا من الملاحظات التي تقف في طريق المستثمرين اثناء تطبيق قانون الاستثمار، فيما قال مستشار الهيئة انها على اتم الاستعداد لمناقشة الملاحظات بجدية وانها ستقوم بتعديل القانون بعد عرضه على المختصين.

ويقول كامل ابراهيم عضو هيئة استثمار صلاح الدين إن احدى ملاحظاته بخصوص قانون الاستثمار "تتعلق بالمادة ١١ التي لم تتطرق الى مصير المشروع بعد انتهاء عقد التأجير او المساطحة" اضافة الى انه "لم يوضح مصير المنشآت التي تبقى والى من تعود ملكيتها".

وتنص الفقرة ١١ من قانون الاستثمار على انه يحق للمستثمر ان يستاجر الاراضي اللازمة او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع قائما على ان لا تزيد المدة عن ٥٠ عاماً قابلة للتجديد.

ويتفق عضو هيئة استثمار النجف ناطق نعمة مع ابراهيم ويضيف ان القانون "لم ينص على عقوبات تفرض على المستثمر اذا ما قام بالتلكؤ في انجاز المشاريع" وذلك عن طريق "فرض الغرامات او وضع شروط معينة وعدم ترك امر التنفيذ بيده فقط".

اما احمد صبيح عطية استاذ الاقتصاد بجامعة واسط فيرى ان قانون الاستثمار "وضع بحيث يتم تشجيع المستثمر غير العراقي. ومن المعروف ان الاقتصاد العراقي يفتقد الى الاستثمارات "معتبرا ان القانون "نسي حقوق المستثمر العراقي حيث ان المستثمر الاجنبي لن يدخل الى العراق الا وبيده ضمان الربح".

واعترض عطيه في حديثه على "اعفاء المستثمر الاجنبي من الضريبة لمدة عشر سنوات" معتبرا ان "مدة الاعفاء طويلة جدا ولن يحصل العراق بسببها على ايجابيات من هذا الاستثمار".

اما مدير مصرف آشور فقال إنه "يجب على الهيئة ان تجتمع بقطاع المصارف العراقي لتاخذ آراءه بشأن مسالة مهمة من الاستثمار وهي القروض" وقال ان "رجال الاعمال لا يعملون باموالهم فقط انما اغلب راس مالهم المستثمر ياتي من القروض التي تؤخذ من البنوك".

واضاف ان قانون الاستثمار "ينص على ان الشركات من حقها ان تستاجر لمدة خمسين عاما قابلة للتجديد، الامر الذي جعل اغلب الشركات الاستثمارية تتردد في الدخول، فما هو المصير بعد ان ينتهي العقد" مشيرا الى "الشركات المصرفية التي دخلت للعراق وتم تداول اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية التي لم يتم السماح لها بانشاء مقرات الامر الذي ابقى تلك المصارف في حيرة من امرها".

واشار مدير المصرف الى ان القانون "نص على امكانية التامين عن طريق الشركة الوطنية او شركة اجنبية" والسؤال الذي يطرح نفسه، بحسب قول المدير، "هل ان شركة التامين الوطنية قادرة على ان تؤمن على مشاريع بقيمة مليارات الدولارات؟".

المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء عبد الحسين العنبكي قال في حديثه لوكالة (اصوات العراق) إن "المستثمر عراقيا كان ام اجنبيا لن تهمه كل المزايا التي جاءت بقانون الاستثمار بقدر ما تهمه حسابات الكلفة والربح" مشيرا الى ان "ما يتحكم بهما هو العمل على ارض الواقع وليس التشريعات".

واضاف انه "لابد من العمل على خفض كلف الاستثمار والانتاج بتوفير البنى التحتية التي يستخدمها المستثمر مثل الطرق والطاقة والعمالة لانها مسؤولية الدولة وليست مسؤولية المستثمر" كما لابد من "تقليص الروتين والفساد الاداري اللذين يرغمان المستثمر على دفع الرشى تمشية معاملاته فاذا تمكنا من تخفيف هذه الكلف فستاتي الاستثمارات الى العراق".

بدوره قال عبد الله البندر مستشار الهيئة الوطنية للأستثمار إن هيئته "تعمل على تشجيع الاستثمار ونقل التكنلوجيا وتشغيل الايدي العاملة وتوفير فرص العمل" اضافة الى "تعزيز القدرة على المنافسة لدى القطاع الخاص العراقي الانتاجي وتعزيز قدرته على المنافسة وتوفير المناخ الضروري لتعزيز الثقة".

واشار الى ان الهيئة "على اتم الاستعداد لاخذ ملاحظات القطاع الخاص حول المعوقات التي تقف في طريق دخولهم بقوة للاستثمار في بلدهم" وانها ستقوم بـ"تعديل القانون بعد عرضه على المختصين" مشيراً الى انه "في اي بلد لا يوجد قانون يخلو من العيوب التي لا تظهر الا حين المباشرة بتطبيقه".

بأختصار

×قال وزير الاقتصاد الياباني كاورو يوسانو يوم الاحد ان اليابان قد تحتاج الى التفكير في انفاق اضافي لدعم اقتصادها الى جانب برنامج تحفيز مزمع حجمه ١٣٠ مليار دولار في الوقت الذي تتزايد فيه الاضرار الناجمة عن الازمة المالية العالمية.

×قال متحدث باسم وزارة الاقتصاد الالمانية يوم السبت ان وزير الاقتصاد مايكل جلوس عرض تقديم استقالته.

×قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يوم السبت ان ألمانيا وفرنسا ستقدمان مبادرة مشتركة لمساعدة أوروبا على التكيف بشكل أفضل مع أزمات على غرار الاضطراب الاقتصادي الحالي

× حذر الرئيس باراك أوباما يوم السبت من أن الحاجة الى تحرك سريع لتفادي كارثة اقتصادية وألقى باللوم على سياسات الجمهوريين في دفع البلاد الى أزمة.

×قالت صحيفة لو موند ان السلطات المالية الفرنسية وضعت مباديء توجيهية جديدة تحكم مكافآت ومرتبات مندوبي التداول وذلك لكبح المدفوعات الزائدة عن الحد والممارسات عالية المخاطر.

×اتفق الاعضاء الديمقراطيون بمجلس الشيوخ الامريكي في ساعة متأخرة يوم الجمعة على خفض مقترحات الانفاق ودعم تخفيضات ضريبية في مشروع قانون قيمته ٨٠٠ مليار دولار من المقرر التصويت عليه يوم الثلاثاء.

×أفادت وكالة الأنباء السعودية (واس) يوم السبت أن البنك الاسلامي للتنمية الذي مقره في السعودية سيبحث المساهمة في تمويل مصفاة لتكرير النفط بطاقة ٤٠ ألف برميل يوميا في تشاد.

×يجري صندوق النقد الدولي مُحادثات مع بولندا أكبر اقتصادات وسط أوروبا بشأن قرض مُحتمل لدرء عدوى الأزمة المالية العالمية التي اضطرت الصندوق الى التدخل لمساعدة المجر.

×قالت صحيفة أيريش تايمز يوم السبت ان الايد أيريش بنكس وبنك أوف أيرلاند اتفقا مع الحكومة على شروط ضخ سبعة مليارات يورو (٨,٩٧ مليار دولار) في المجموعتين المصرفيتين.